http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1508) السنة السادسة - السبت (16) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقات التضامنية للشعب الكردي

لماذا توجب الحديث عن المصالحة العربية الكردية؟

الآن سنعود إلى سؤال في حلقة سابقة من هذا الحديث وهو: كيف تحقق جزء مهم من المصالحة العربية الكردية؟ اذن، كانت هناك مشكلة ما، خلل وثغرة واسعة في العلاقات العربية الكردية، مما تطلب اثارة موضوع المصالحة العربية الكردية. من أين نشأت المشكلة؟ كيف ومتى أعتبر الشعب الكردي أن مآساته ناجمة عن سياسة عربية سلبية إزاءه؟

القسم الثالث عشر

فلك الدين كاكايي

نعود إلى حديث للسياسي والمفكر العراقي د. حسن الجلبي ادلى به لجريدة الحياة في ١٩٩٣/٣/٢٤، وكان آنذاك مستشار اللجنة الدستورية في المؤتمر الوطني العراقي، حيث بدأ بالقول:

(ما يظهر وكأنه استعصاء لحل القضية الكردية يعود إلى الحالة السياسية العامة التي حكمت العراق كدولة نشأت في أعقاب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩٢٠. لقد تأسست الدولة العراقية ... بشكل جعل الحكم فيها في يد اقلية من ناحية العرق هي الأقلية العربية، ومن ناحية المذهب هي الأقلية السنية. فالعراق منذ تأسيسه وحتى اليوم (١٩٩٣) تحت سلطة اقلية عربية سنية هيمنت على الحكم وأمسكت بمقاليد الأمور منذ ذلك الوقت. وترتب على ذلك حرص هذه الأقلية على ان مركز السلطة في يدها كلياً ومن ثم بسط سلطان هذا المركز على كل اطراف العراق بأجزائه وقومياته ومذاهبه... لقد عانى الجميع من هذا التسلط وبشكل خاص اخواننا الأكراد الذين وقعوا ضحيته. والممسكون بالحكم، لم يدركوا، ورغم كل ما حصل من تطورات، خصوصية الشعب الكردي في العراق من حيث كونه جماعة قومية ذات وجود متميز من حيث اللغة والعرق والطموح المشروع في أن يكون له وجود مستقل وان يتمكن من ممارسة تقرير مصيره بنفسه. وهذا الأستعصاء في ادراك الخصوصية الكردية... موجود منذ قيام الدولة العراقية).

ثم يستعرض د. حسن الجلبي ملابسات وتعقيدات القضية الكردية وتطورها منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٩٣ (وقت التصريح بهذا الحديث) فيخلص إلى استنتاج مفاده:

(ان الأخوة الأكراد لهم حقوق قومية، ولهم وجود. ولكن المركز أي السلطة المركزية. وبخلاف وعودها المتكررة، (حتى ١٩٩٣) لاتستطيع أن تستوعب الخصوصية الكردية، و(كانت) تعتبر الأكراد مثل باقي الشعب العراقي، اي تتصرف كما أنه ليس هناك شعب كردي وليست هناك لغة كردية، وليس هناك تأريخ كردي وليس هناك تراث وثقافة كرديان، بل يجري الأمر وكأن الأكراد عرب يتكلمون العربية وليست لهم أي خصائص ذاتية).

ويضيف قائلاً:

(من هنا فإن الحل للقضية الكردية يكمن قبل كل شيء في أن يدرك الحكام (في العراق)... هذه الخصوصية التي تشير إلى أن الأكراد هم شعب متميز عن العرب، وان العراق كوطن ودولة يجب أن يكون شراكة بين الشعبين الكردي والعربي، وهذه الشراكة يجب أن تكون على اساس المساواة وليس على أساس هيمنة المركز العربي على الأكراد....).

ويقول:

(والواقع ان رغبة الأخوة الأكراد كانت ولاتزال تكمن في الحياة ضمن الوطن العراقي، وهم انفسهم لايريدون الأنفصال. انهم يرغبون طواعية في العيش مع أخوتهم العرب ولكن على اساس المساواة والحرية...).

وعن الفدرالية التي أعلنها البرلمان الكردستاني عام ١٩٩٢، قال د. حسن الجلبي:

(ان الفدرالية هي خيار الشعب الكردي ضمن ممارسته لحق تقرير المصير. الفدرالية حق شرعي من حقوقهم. وأعتقد ان هذا يشكل الحل السليم للمسألة الكردية في العراق...).

أما عن قضية كركوك فينتهي د. حسن الجلبي الى القول: (ان كركوك كانت تتكون من الأكراد (وهم الأكثرية) ومن التركمان ومن ثم العرب. وقد كانت كركوك دوماً مدينة كردية وتابعة ادارياً لكردستان... ثم يستعرض عمليات التغيير السكاني والقومي التي نفذها صدام حسين والتشويهات التي لحقت بمدينة كركوك، فينتهي الى القول: (كل هذا مرفوض في القوانين الدولية والدساتير العالمية. ولذلك ينبغي في أي اتفاق بين المركز وكردستان تصحيح الأمور وأعادتها الى وضعها الأولي الطبيعي. ولهذا فمن الحتمي أن تدخل كركوك ضمن أقليم كردستان في الأتحاد الفدرالي أو في أي صيغة أخرى...).

البعض يريدون (تنازلات) من الجانب الكردي! فمنشأ المحنة الكردية يعود اذن الى طبيعة نشأة الدولة العراقية منذ ١٩٢٠. وهي سبب ظهور مشكلة عربية كردية، لأن الشعب الكردي في العراق طوال القرن العشرين ظل يشعر شعوراً حاداً بأنه مظلوم مضطهد ومحروم من قبل دولة عربية (كانت بيد اقلية عربية سنية حتى ٢٠٠٣). من هنا فأننا لا نستطيع التهرب من هذا الواقع ولا من اقرار الشعور بهذا الغبن التأريخي. فالذي حصل في العراق كان، بالرغم من ارادة الأحرار والديمقراطيين من الجانبين، نزاعاً عربياً كردياً وان كنا جميعاً نحاول محاولات خارقة دون تحول النزاع الى حرب أهلية. بينما اليوم ينفخون في رماد مثل هذه الحرب أو ما يشبهها، فيثيرون مشكلات مصطنعة في الموصل وكركوك وغيرها.

وبعض المحسوبين على (القومية العربية) بمعناها المعروف سابقاً، يشترطون على الكرد (تنازلات) بغية تحقيق المصالحة العامة في العراق.

والسؤال الذي نوجهه الى هؤلاء هو:

١- تنازل عمّاذا؟

٢- تنازل لمن؟

هذا الشرط المسبق للمصالحة لا علاقة له بالجو الديمقراطي الذي يشيع الآن. فهو بمثابة دعوة الى التراجع عما تحقق على طريق الديمقراطية والعلاقات الصحيحة بين العرب والكرد الذين يجب عليهم تعزيز هذه الشراكة الفعلية في العراق الأتحادي.

اذ منذ صدور كتاب عزيز شريف عن الحل الاتحادي الفدرالي للقضية الكردية سنة ١٩٥٢، وصدور آراء واحاديث ايجابية مثل ما ادلى به د. حسن الجلبي سنة ١٩٩٣، وشخصيات واحزاب عراقية ديمقراطية طوال القرن العشرين، فإنّ الحل الصحيح للقضية الكردية في العراق (ونحن في عام ٢٠٠٩) يتقدم بثبات ويتعزز، ويبعث على الأمل في حياة كريمة حرة لكافة العراقيين... بينما البعض، من أسرى الذهنية القومية المتعصبة ضيقة الافق، يطالبون اليوم من الشعب الكردي ان (يتنازل)، وان (يتغير الدستور) بأزالة مايتعلق بالفدرالية والمادة ١٤٠ وغيرها مما يتعلق بالحل الأتحادي للقضية الكردية... لكن مقابل ماذا مثل هذه التنازلات؟ ولماذا القبول بالعودة إلى أجواء التوتر والشكوك المتبادلة وقرع طبول التهديدات مثلما فعله أحدهم في الموصل؟ لماذا القبول بعودة شبح الدكتاتورية والأستبداد؟ لماذا أجهاض ووأد مسيرة المصالحة الحقيقية على الصعيد العربي الكردي؛ التي تحقق جزء أساسي منها؟

فما هي مظاهر وملامح تحقيق هذا الجزء من المصالحة؟

المصالحة تعني تصحيح أمور خاطئة غير واقعية وازالة الحيف والغبن عن طرف أو عدة اطراف، وبعث الأطمئنان والأمان والأمل.

مثل هذه المصالحة العربية الكردية تحققت من خلال تخفيف الشعور الكردي بالحرمان والهامشية والاذلال والخوف... تخفيف هذا الشعور بالمظلومية إلى أدنى حد ممكن... تحقق جزء اساسي منه عبر الخطوات والأجراءات التالية:

١. صدور دستور دائم للعراق يتضمن أقراراً بالواقع القائم في إقليم كردستان والأعتراف بما فيه من ادارة ذاتية وبرلمان وحكومة إقليم وقضاء مستقل ومؤسسات محلية وسياسية خاصة في التربية والتعليم والصحة والأستثمار والأستفادة من الموارد الطبيعية... الخ!

فكل ماتضمنه الدستور في هذا المجال هو بمثابة ادانة و ازالة للماضي البغيض، واقرار بالحقوق الطبيعية للشعب الكردستاني (الكرد وغيرهم في الإقليم) وبالحرية والحياة الديمقراطية ضمن العراق الأتحادي. هذا الأقرار وممارسته عملياً وتطويره من اهم بواعث ردم الثغرة والجفاء والشكوك المتبادلة في العلاقات العربية الكردية.

٢. المشاركة الفعلية. اذ ان الأنتخابات وظهور البرلمانيين والوزراء الكرد الى جانب زملائهم العرب على قدم المساواة في السلطة المركزية الفدرالية ووصول الكرد إلى رئاسة الجمهورية ومناصب عليا مهمة أخرى، كل ذلك وضع الشعب الكردستاني على قدم المساواة دستورياً وقانونياً للمشاركة في تقرير أمور البلاد وصنع القرارات والمساهمة في تنفيذها، مصداقاً للمبدأ القائل (ان العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن). هثل هذه المشاركة عززت المصالحة العربية الكردية الى حد بعيد جداً، ويكاد شعور الكردي بالمواطن من الدرجة الثانية يزول، لولا ان تصريحات وممارسات معينة من قبل مسؤولي المركز تثير بعض القلق بين فترة واخرى.

٣. العدالة: حيث كان يتحقق شعار (لا سلام بدون عدالة). وأهم أجراء في هذا المجال هو تحقيق المساءلة... بتقديم متهمين معروفين بأرتكاب الجنايات الكبرى بحق الشعب الكردي، والشعب العراقي ايضاً... تقديمهم الى المحكمة الجنائية العليا العراقية التي قطعت أشواطاً جيدة بكشف الكثير جداً من تفاصيل الجرائم وحال ضحاياها. ان المساءلة والمحاكمة، بحد ذاتها، بغض النظر عن درجة العقوبات (ولسنا نتحدث بلغة الأنتقام والثأر)، قد خففت الى حد كبير الشعور الثقيل للمواطن الكردي عما عاناه وهو وحيد معزول طوال عقود، والآن يأتي من يحقق العدالة. الشيء نفسه يصدق بالنسبة لمكونات أخرى خاصة الشيعة كما جرى في محاكمات الدجيل والأنتفاضة الشعبانية الى جانب محاكمات الأنفال والقصف الكيمياوي وأبادة البارزانيين والفيليين واعدام تجار بغداد ... وغير ذلك.

إلاّ ان المحاكمات يجب ألاّ تنتهي بل ينبغي تشكيل محاكم مختصة أخرى ذات صلاحيات قضائية وقانونية كاملة لمتابعة بقية الملفات العراقية مثل أعتقال واخفاء مصير المئات من الشخصيات السياسية والثقافية من مختلف الأنتماءات، والجرائم البشعة بحق أنصار أحزاب معارضة طوال نصف القرن الماضي خاصة الشيوعيين والقوميين وحزب الدعوة وأنصار حزب البعث نفسه الذين عارضوه مثل عبدالخالق السامرائي ومجموعة محمد عايش، ومصير شخصيات مثل فؤاد الركابي والتصفيات الجسدية الفظيعة لرجال دين عظام مثل الشهيد محمد باقر الصدر وأفراد من عائلة الأمام الحكيم ... وغير ذلك من الجرائم بحق البشرية، التي يجب التحقيق فيها وكشف غوامضها واسرارها وادانة الفاعلين كائناً من كانوا.

ان مثل هذه المحاكمات تحقق العدالة المطلوبة لأحلال سلام أهلي شامل ومصالحة عامة في العراق.

إلاّ ان المصالحة العربية الكردية لم تتكامل بعد. فماذا بقي لاستكمال هذه المصالحة؟

الأحزاب القومية العربية أول من نادى بالحرية وأول من قمعها!

شاكر النابلسي

يحلو للمفكرين الناصريين المتعصبين أمثال عصمت سيف الدولة، أن يسمُّوا الحرية بـ"التحرر"، لتوجيه نظر عامة إلى التحرر من الاستعمار الخارجي، وليس من الاستبداد الداخلي. وهم يعرِّفون هذا التحرر على هذا الأساس، بأنه استرداد الإمكانات العربية المغتصبة والمسلوبة، ووضعها تحت تصرف الشعب العربي ليحقق بها تقدمه الاجتماعي. (المنطلقات، ١٩٧٩، ص ٤٦). وهذا هو مفهوم عبد الناصر الشخصي للحرية. في حين أن مفهوم التحرر مرَّ بعدة مراحل، يصعُب فصلها زمنياً. فقد كان معناه أولاً، التحرر السياسي الشكلي، فأصبح تحريراً فعلياً يُعبِّر عن نفسه بالحياد الإيجابي، وبعدم الانحياز.

وحركة التحرر العربي اسمٌ جمع يُطلق على التنظيمات والأحزاب التقدمية في الساحات العربية، وهي التنظيمات التي تناضل من أجل الحرية، والوحدة، والتقدم. وهو يرادف في بعض الكتابات، مفهوم اليسار العربي، ومفهوم الأحزاب العربية التقدمية(أنظر: كمال عبد اللطيف، "مفاهيم ملتبسة في الفكر العربي المعاصر"، ص٧٢).

ويقول المفكر السياسي السوري جورج جبّور، أن معنى التحرر تطوَّر، فأضيف إليه معنى اكتماله بالوحدة، ثم أخذ التحرر الوطني معنى راديكالياً، في ظل حكم حزب البعث.("الفكر السياسي المعاصر في سوريا"، ص ٣٠٤).

الحريات بين التمجيد والتحقير

أما الماركسيون، فقد ركزوا خطابهم الخاص بالحرية السياسية، على تمجيد هذه الحريات في المجتمعات الاشتراكية، والحطّ منها في المجتمعات الرأسمالية الغربية. وقالوا بأن لا حرية مع الرأسمالية. فيما تبيَّن لنا في نهاية الأمر، وفي نهاية الثمانينيات، أن لا حرية في المجتمعات الاشتراكية بتاتاً. حيث أخذت هذه المجتمعات تتهاوى كقلاع البسكويت، واحدة بعد الأخرى، بدءاً من عام ١٩٨٩ تحت ضربات المطالبة بالحرية من قبل شعوبها أنفسهم.

وهذه نماذج بسيطة لما كان يقال في الأدبيات الماركسية العربية:

فالمفكر الماركسي المصري الراحل محمود أمين العالم يقول: لا يوجد معنى واحد للحرية، بل هناك أكثر من معنى، يختلف باختلاف الفلسفة والوضع الاجتماعي الذي قام فيه هذا المعنى. والإنسان في المجتمع الرأسمالي، أقل حرية من الإنسان في المجتمع الاشتراكي. والحرية الشخصية في المجتمع الاشتراكي، أكثر إشراقاً وتألقاً منها في المجتمع الرأسمالي. (معارك فكرية، ص١٦١-١٦٢).

والعالم كتب هذا الكلام، ونشره أول مرة في عام ١٩٥٦، وفي قمة عظمة ومجد المعسكر الاشتراكي. ولقد ثبت خطأ هذا الكلام فيما بعد، عندما بدأت الكتلة الشرقية تنهار بلداً بعد آخر، نتيجة لاستشراء الحكم الديكتاتوري للحزب الواحد، ومصادرة الحريات، بدءاً من عام ١٩٨٩ وانتهاءً بانهيار واختفاء الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ من خارطة العالم.

الحرية خدعة ذهبية!

أما المفكر العراقي الماركسي الراحل عزيز السيد جاسم فيقول، هناك استحالة وجود الحرية في ظل الرأسمالية. فحرية البرجوازي تتلخص في أن يستغل، وفي أن يحتكر، وفي أن يُقلِّص أجور العمال، وفي أن يطيل ساعات العمل، وفي أن يتلاعب بالأسعار، وفي أن يلجأ إلى المضاربة وخلق السوق السوداء، ويغذي الحروب.

فالحرية إذن، خدعة ذهبية تدَّعي بها الرأسمالية. واستحالة وجود الحرية الإنسانية الحقيقية تتقرر يومياً، وعبر الكثير من مظاهر البطالة، وفوضى الإنتاج، والسرقات العلنية والاضطرابات والتمييز العنصري، والاعتداءات الإرهابية. ("الحرية وأزمة المجتمع العربي"، ص ٣٥).

وهذا الكلام، هو ما كان يردده دائماً الشيوعيون العرب، في الستينيات والسبعينيات عن الحريات في الغرب. علماً بأن الغرب كان من أكثر دول العالم حرصاً على قوانين العمل، وزيادة الأسعار، ومنع الاحتكارات، والتكافل الاجتماعي، وتنفيذ هذه القوانين تنفيذاً دقيقاً. ومن يعش في الغرب من العرب، يلمس هذا الجانب بشكل واضح، وذلك على عكس ما كان قائماً في المجتمع الاشتراكي الديكتاتوري، الذي انهار واختفى من خارطة العالم، نتيجة للقمع ومصادرة الحريات، كما تبيَّن لنا فيما بعد، عما كان يدور وراء الستار الحديدي في الكتلة الشرقية طيلة أكثر من نصف قرن من الزمان.

الأحزاب القومية ومفهوم الحرية

كان الموقف الرسمي للأحزاب القومية، وعلى رأسها حزب البعث، و"حركة القوميين العرب" من الحرية، أنها كما قال المفكر القومي السوري شبلي العيسمي: "تحرير الإنسان العربي من كل ما يقيده، ويمنع تقدمه، وانطلاق مواهبه، وبخاصة قيود الفقر والجهل والاستغلال، وكل ضروب التسلط والعنف والخوف. وتعني على صعيد الأمة العربية، تحريرها من التخلف والجمود والاستعمار" ("حزب البعث العربي الاشتراكي"، ص١٠٣) كما يعتبر حزب البعث، أن تحرير الفرد الاجتماعي جزء لا يتجزأ من حريته السياسية، وشرط أساسي لممارسة الفرد لحريته.

ويؤكد حزب البعث، على "ضرورة تلازم الحرية والعدل الاجتماعي، لأن مثل هذا التلازم، هو وحده الذي يُعمِّق المعنى الإنساني للاشتراكية، ويجعلها القاعدة المادية المتينة لنمو حرية الإنسان". (المؤتمر القومي السادس لحزب البعث، بعض المنطلقات النظرية، ١٩٧٤، ص٤٢).

كما يؤكد المفهوم البعثي للحرية ارتباطها باعتبارين رئيسيين:

الأول: حاجة الوجود الإنساني إلى العدل والحق.

والثاني: تضافرها لإطلاق مواهب الأمة وإبداعاتها.

فهي إذن، تربط الإحساس الإنساني بحرية الإنسان وبحركته، لصنع المستقبل الإنساني أيضاً. كما كان مفهوم الحرية لدي فلسفة الحزب أن "نصف مشكلة الحرية نابع من الإحساس الناجم عن وعي الآخر. وأن النصف الأهم – كما يقول المفكر السياسي العراقي نزار الحديثي – من هذه المشكلة هو في وعي الذات". ("القومية العربية والنظرية القومية في فكر حزب البعث"، ص١١٩).

وللحرية في فلسفة حزب البعث أبعاد ثلاثة:

- بُعدٌ قومي: يستلزم تحرير الإنسان العربي من الضياع والانحراف.
- بُعدٌ اشتراكي: يرى في الحرية تحريراً اجتماعياً وإنسانياً وحضارياً.
- بُعدٌ تحرري: يُقرن التحرر السياسي بالتحرر الاقتصادي.

مفهوم "حركة القوميين العرب"

أما موقف "حركة القوميين العرب" من مفهوم الحرية، فكان هو نفسه الموقف الناصري منها، فيما لو علمنا الفكر الناصري المتمثل بأطروحة "فلسفة الثورة" و"الميثاق الوطني"، إضافة لمجموعة خطب وتصريحات عبد الناصر.. كل هذا كان الفكر المُلهم والأساسي لحركة القوميين العرب في المرحلة (١٩٦٢-١٩٦٧). وبما أن الحركة الناصرية، لم تمتلك منذ بدايتها موقفاً فكرياً واضحاً من قضية الحرية، وبقي فكرها غامضاً مشوشاً ملتبساً، فقد جاء فكر "الحركة" على هذا النحو كذلك.

وتقول الباحثة الأردنية المتخصصة في تاريخ "حركة القوميين العرب" سهير التل، أن حركة القوميين العرب، عبَّرت عن الحرية السياسية بالديمقراطية، وعبرَّت عن الحرية الاجتماعية بالاشتراكية. كذلك، فقد "ربط الميثاق الوطني الناصري مفهوم الحرية ببعديه السياسي والاجتماعي، وعبرَّ عنها بالاشتراكية والديمقراطية" ("حركة القوميين العرب وانعطافاتها"، ١٩٩٦، ص ١٢٢).

مفهوم الأحزاب الناصرية للحرية

أما الناصرية، التي تحوّلت بعد ذلك إلى أيديولوجية حزبية، فكان لها موقفها الواضح من الحرية. والحرية في المفهوم الناصري، لا تختلف كثيراً عن مفهوم الحرية الماركسي. وفي هذا الصدد يقول عبد الناصر:

"إن الحقيقة التي لا خلاف فيها، هي أن النظام السياسي في أي دولة، ما هو إلا انعكاس لوضعها السياسي. فإذا كان الإقطاع هو المسيطر على اقتصاد الدولة فإن الحرية السياسية في هذه الدولة ستكون الحرية السياسية للإقطاع. كذلك الحال فيما لو كان رأس المال المستغل هو المسيطر."

و"حرية الوطن والمواطن" في المفهوم الناصري، كانت تعني استقلاله التام، ومحاربته للسيطرة الأجنبية، وكشف خططها، ومحاربة أنصارها في كل مكان. وأن محاربة الاستعمار والحفاظ على استقلال الوطن، يتمَّان بالعمل من أجل السلام وتحقيق التعاون الدولي، وذلك من أجل الرخاء واتباع سياسة الحياد الإيجابي.

أما حرية المواطن فلها وجهان:

الحرية السياسية، والحرية الاجتماعية. وهما وجهان لا ينفصلان، ولا يمكن تحقيق الحرية السياسية بدون الحرية الاجتماعية، وأن حرية رغيف الخبز ضمان لا بُدَّ منه لحرية البطاقة الانتخابية. وأن الحرية السياسية من جهة أخرى، لا تتحقق إلا إذا توفرت لها ضمانات خمسة كما أشار "الميثاق"، وهذه الضمانات هي:

- التحرر من الاستغلال في جميع صوره.
- منح المواطن فرصة متكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية.
- تخليص المواطن من كل قلق يُبدد أمن مستقبل حياته.
- لا حرية سياسية في ظل سيطرة طبقة على طبقة.
- القضاء على كافة الأحزاب، ومنع قيام الحياة الحزبية.

وكانت الناصرية، لا تعتبر الأحزاب التي أقامتها، كهيئة التحرير، والاتحاد القومي، والاتحاد الاشتراكي، أحزاباً، وإنما هي تنظيمات للقوى الشعبية، التي ارتكزت عليها الناصرية في ممارستها للحكم، وكان هدفها التأييد الشعبي للحكم. والواقع أن هذه التنظيمات كانت أحزاباً أحادية، وموضوعاً للنقد والتهكم من قبل المفكرين الليبراليين المصريين، وعلى رأسهم المفكر والعالم المصري أحمد زكي، الذي رئس تحرير المجلة الكويتية المشهورة "العربي"، والذي كتب ساخراً من حكم الحزب الواحد:

"وقالوا: إنه الحزب الواحد، وقلنا أنعم بالحزب الواحد، تجري في حجراته البحوث، ويجري النقاش، ويُسوّى الخلاف، الذي هو لا بُدَّ قائم بين الناس.

وقلنا أنعم بالحزب الواحد، بعد أن قاسينا من تعدد الأحزاب. وكان جديراً أن يكون الجدل في ردهات الحزب الواحد عنيفاً، والنقاش المخلص شديداً مسموعاً. ولكن خفتت الأصوات، فأصبح لا يُسمع للناس صوت. وأصبح السمع تسمعاً، وإن ظل الجدل يجري داخل الحزب الواحد، فهو يجري على حذر. والريبة التي عرفناها في ظلال الأحزاب المتعددة، أخذت تظهر في ظل الحزب الواحد، وفي ظله نشأت مراكز القوى، فأصبح دائماً في الحزب الواحد فئة مسيطرة، وفئات تحت السيطرة. إنها "الدكتاتورية المسيطرة".

ومن الجدير بالذكر، أن هذا الكلام الجريء، قد نُشر أول مرة في عام ١٩٦٠، في مجلة "العربي"، وفي قمة نهوض الناصرية، ومجدها السياسي والقومي.

وهذا الكلام، كتبه أيضاً محمود أمين العالم، ونشره لأول مرة في مجلة "الهلال" في عام ١٩٦٤ ، بعد أن كان عبد الناصر في عام ١٩٥٨/١٩٥٩ قد فتك بالحزب الشيوعي المصري، الذي كان العالم من قادته، ورماهم في غياهب السجون، ثم أطلقَ سراحهم في عام ١٩٦٤، وسمح لهم بالانضمام إلى الإتحاد الاشتراكي، بعد أن أعلنوا التوبة، وحلّ تنظيماتهم في أوائل عام ١٩٦٥. فكان ما كتبه العالم عربون مصالحة بين الحزب الشيوعي المصري، ونظام عبد الناصر، ولم يكن يمت إلى الحقيقة التاريخية بصلة.. تلك الحقيقة التي وصفت عهد عبد الناصر بالديكتاتورية ومصادرة الحريات، كما قال بعض العَلْمانيين الليبراليين والإسلاميين الليبراليين على حد سواء.

مراوغة سياسية

ورغم أن الليبراليين من إسلاميين وعَلْمانيين، كانوا ضد فكرة الحزب الواحد، إلا أن بعض العَلْمانيين الماركسيين والإسلاميين السلفيين على السواء، كانوا يؤيدون نظام الحزب الواحد. وفي هذا يقول محمود أمين العالم:

"في مصر قبل ١٩٥٢ ، كانت هناك أحزاب ومعارك دستورية. وفي مصر الثورة ليست ثمة أحزاب ولا صراع حزبياً، وليست ثمة معارضة بالمعنى التقليدي . وفي مصر ما قبل الثورة، كان مضمون الحرية يعني في جوهرة حرية الرجعية والإقطاع. ولم تكن البرلمانات تمثل الإرادة الحقيقية للشعب. وعند قيام الثورة، تحققت أسس أرقى الحريات. (أنظر: مجموعة من الباحثين، بحوث في الفكر القومي العربي، مجلد٢، ص٢٠٢. وأنظر: أحمد زكي، الحرية، ص ٨٢. وأنظر: محمود العالم، معارك فكرية، ص ١٦٩).

فهل هذا صحيح، أن أسس أرقى الحريات تحققت في تلك الفترة، أو حتى بعدها؟

سؤال يبقى برسم التاريخ والحقيقة.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com